البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الأول

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

تونس ـ الجمهورية التونسية 12 – 14 آذار/ مارس 1984

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الأول

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

تونس ـ الجمهورية التونسية 12 – 14 آذار/ مارس 1984

إن البرلمانيين العرب والأفارقة المجتمعين في تونس، أرض اللقاء والوئام في إطار الاجتماع الأول للحوار البرلماني العربي الإفريقي من 12 إلى 14 مارس 1984.

ليعتزون بالرعاية الفائقة التي حظي بها اجتماعهم من قِبل المجاهد الأكبر فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة عميد القادة الأفارقة والعرب باستقباله لهم وبالعناية التي لقيتها أشغالهم من طرف الأستاذ محمد مزالي الوزير الأول الذي مهّد لهذه الأشغال ببيان صريح المحتوى عميق الأبعاد وبالدور الذي لعبته الشعبة البرلمانية التونسية وأعضاء مجلس النواب التونسي، وفي مقدمتهم الأستاذ محمود المسعدي رئيس مجلس النواب ورئيس الاجتماع مما ضمن لأعمالهم أن تتوج بما من شأنه أن يشد عزائمهم ويؤكد الدور الذي يحق للبرلمانيين، وهم الممثلون الشرعيون لشعوبهم، القيام به في حقل التعارف والتحابب والتعاون المثمر النزيه في عصر اشتدت فيه الصراعات وتحتمت فيه اللقاءات والتشاور لتحقيق التضامن والتعاون.

وقد كان لحضور ممثلي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ما يؤكد اهتمام المجموعة العربية بعلاقاتها مع القارة السمراء وسعيها الدؤوب في سبيل دعم أواصر الصداقة والتعاون الأمثل.

وأنه لمن الأمانة والاعتراف بالفضل أن نتقدم بتحية إلى روح رجل عزيز علينا ساهم مساهمة مجدية في تركيز أركان الحوار العربي الإفريقي؛ ذلك الرجل هو المغفور له «صمويل كوامي» الأمين العام لاتحاد البرلمانات الإفريقية. فقد وفق السيد «كوامي» وزميله السيد عبد الرحمن بوراوي الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ومن يحيط بهما من أخوة مساعدين والشعبة البرلمانية التونسية في حصر اهتماماتنا ضمن ما قدموه لنا من محاور ومقترحات دلّت مشاركة الوفود الأعضاء في هذا الاجتماع على مدى ملاءمتها لقضايا أصبحت تشغل بال العرب والأفارقة على حد سواء. فهي محاور تجعل من نضال البلدان الإفريقية والعربية من أجل توطيد الاستقلال الوطني ومن التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية والإفريقية عملاً مبنياً على التنسيق والحرص على

أن تكون الندوات البرلمانية اليوم وغداً إطاراً حياً لتحقيق هذا التعاون بل هذا التضامن الذي لا تنقص جدواه فروق الجنس واللون واللغة إذ هو خير سبيل لمجابهة مخلفات الاستعمار والتصدي لمختلف المناورات التي تصر قوى الظلم والاستبداد على إحاكتها، وإحباط النشاطات الانفصالية والتقسيمية، واستنكار الاحتلال بأنواعه، والعمل على إنهاء مظاهر الاستعمار القطري بالطرق السلمية احتراماً للسيادة ولوحدة الأراضي وتأكيداً للتضامن وحرصاً على حل الخلافات بين دولنا بواسطة الحوار والتفاوض السلمي النزيه.

لقد أصبحت حاجتنا إلى تطوير اقتصادنا والعمل على توفير مقتضيات النهضة الأساسية لشعوبنا وضمان حقوقها الإنسانية وتعزيز الحريات الديمقراطية ملحة وأكيدة حتى لا نبقى تحت ضغوط التبعية للبلدان المتقدمة وحتى نستعد استعداداً ينبني على مسايرة العلوم والتكنولوجيا في سبيل إحراز الطاقة لاستكمال متطلبات استقلالنا وإعداد مجتمع أفضل لأجيالنا الصاعدة.

إن هذا الطريق الذي اخترناه والذي عززته تدخلات المؤتمرين وما تقدموا به من بيانات واقتراحات مجدية لخير ما يوقظ تلك الروابط التاريخية والحضارية التي أحكمت العصور السالفة توثيقها بين الشعوب العربية والإفريقية. والواجب يقتضي أن نصونها، وأن نشد عزائم بعضنا بعضاً في سبيل أن يكتب لمقررات اجتماع تونس التاريخي هذا النجاح وكامل التوفيق، وأن يحقق له الاستمرار الذي يكون له تأثيره المأمول على مستوى التاريخ مما حدا بالاجتماع إلى إقرار إطار تنظيمي لأعمالنا الدورية المستقبلية.

إن الإيمان بضرورة التعاون يقابله الإيمان بتوخي منهج الصدق والسهر على النجاعة في إطار عدم الانحياز ومع احترام مبدأ المساواة واحترام سيادة كل الشعوب في اختيار سياستها على ألا يخضع التعاون في مجالات بعث المشاريع التنموية لأي لون من ألوان السيطرة التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من الهيمنة.

وإيماناً منهم بتعزيز العلاقات التاريخية والحضارية القائمة بين البلدان العربية والإفريقية، فقد أقر البرلمانيون العرب والأفارقة المشاركون في اجتماع الحوار البرلماني العربي الإفريقي الأول التقارير التي قدمتها اللجنتان الأولى والثانية المنبثقتان عن الاجتماع، ويعتبرونها وثائق أساسية من وثائق الاجتماع تتضمن الخلاصة الأساسية لما دار طوال هذا الاجتماع من حوار أخوي صادق وعميق.

ويأتي فيما يلي نص تقرير اللجنتين الأولى والثانية.

تقرير اللجنة الأولى

اجتمعت اللجنة الأولى المنبثقة عن اجتماع الحوار البرلماني الأفريقي العربي يوم الثلاثاء 1984/03/13 برئاسة الدكتور خالد ناصر الوسمي (الكويت) ونائب للرئيس JONAS OUANO (القابون) ومقررها محمود علي أحمد (الصومال).

وفي بداية الجلسة المصادقة على جدول الأعمال المتضمن للنقطتين التاليتين:

1 – نضال البلدان العربية والأفريقية من أجل تصفية مخلفات الاستعمار وتعزيز استقلالها الوطني،

2 – الإطار التنظيمي والعملي للحوار العربي الأفريقي،

وقد ساهم مندوبو كافة الوفود بالمناقشة وعبروا عن مواقفهم المبدئية حول النقاط المطروحة على جدول الأعمال، وقد ساد أعمال اللجنة جو من الصراحة والمسؤولية لا بد لنا من التنويه به كما تميزت كل المداخلات بالموضوعية والواقعية.

وقد تمحورت أغلب المداخلات حول القضايا الحساسة بالنسبة للعالمين العربي والأفريقي كما تناول بعض الخطباء قضايا الساعة من جميع جوانبها السياسية منها والاقتصادية ولا بد من الإشارة إلى الإجماع الحاصل على أن القضايا السياسية لا يمكن فصلها ودراستها والبت فيها دون دراسة القضايا الاقتصادية وقد أبرز كل المتحدثين في هذا الصدد أن الاستقلال السياسي في حد ذاته لا بد وأن يقرن بالاستقلال الاقتصادي.

1 – مخلفات الاستعمار:

في هذا الإطار، تمّت مناقشة عدة قضايا ومشاكل حساسة بالنسبة لنا جميعاً، ففي ما يخص مشكل ناميبيا اتفق كل المتدخلين على ضرورة تمكين شعب جنوب غرب أفريقيا من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره واستقلاله وفقاً لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كما أكدوا على ضرورة الاعتراف بمنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) كممثل وحيد وشرعي لهذا الشعب كما طالبوا بدعمها حتى يتمكن شعب ناميبيا من استعادة حريته واستقلاله.

أما بالنسبة لتنمية الشرق الأوسط، فقد تم اتفاق إجماعي على اعتبار قضية فلسطين جوهر ملكة الشرق الأوسط، وأن هذه المنطقة لا يمكن أن تنعم بالسلام والاستقرار إلا بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة إلا إذا تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف التي يناضل من أجلها بما فيها حقه المشروع بالعودة وتقرير المصير وحقه في إنشاء دولته المستقلة تحت قيادة ممثله الشرعي

والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وقد طالب المتدخلون بدعم منظمة التحرير الفلسطينية حتى يستعيد شعب فلسطين حقوقه المغتصبة، كما أدان المشاركون غزو إسرائيل للبنان وطالبوا بانسحابها من هذا البلد انسحاباً فورياً غير مشروط كما عبروا عن آمالهم في أن يسترجع لبنان حريته ووحدته وسيادته في أقرب وقت وبين المتحدثون أهمية الانتصار الذي تحقق بإلغاء اتفاق 17 مايو اللبناني الإسرائيلي ونبهوا إلى خطورة التهديدات الأمريكية الإسرائيلية ضد سوريا.

وعلى صعيد الحرب الإيرانية العراقية فقد تابع كل المندوبين بقلق وأسف تصاعد حدة القتال الدائر بين العراق وإيران منذ 42 شهراً ويجلون بالتقدير استجابة العراق للمساعي السلمية الدولية والإقليمية وقرارات مجلس الأمن الدولي وآخرها القرار رقم 540 لعام 1983 ويطالبون بوضع حد للاقتتال وبالدخول فوراً في مفاوضات لحل النزاعات بما يضمن الحقوق التاريخية والمشروعة لكلا الطرفين كما يعتبر البرلمانيون العرب والأفارقة أن استمرار الحرب وتزايد النزيف البشري والمالي وإهدار الطاقات والجهود لا يخدم لا العراق ولا إيران ولا منطقة الخليج العربي بل يعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لمخاطر تدخل أجنبي ويهدد السلم العالمي بأفدح الأخطار كما يؤكدون على أن أمن الخليج من مسؤولية الدول المتشاطئة ويدعون جميع الأطراف للتوقف تماماً عن كل ما من شأنه إطالة أمد الحرب وتوسيعها تحقيقاً للسلام الشامل والعادل ودماراً للمخططات الإمبريالية والصهيونية والعنصرية المعادية للأمة العربية والشعوب الأفريقية.

أما في ما يخص التمييز العنصري في جنوب أفريقيا فقد أدان المشاركون في أعمال هذه اللجنة سياسة التفرقة العنصرية الممنهجة المتبعة في جنوب أفريقيا واعتبروها انتهاكاً صرخاً لحقوق الإنسان.

وقد أكد جميع المشاركين في الحوار التعاون الفكري والاقتصادي والمالي والنووي القائم بين جنوب أفريقيا وإسرائيل يشكل تهديداً للأمن والسلام وعملاً عدائياً موجهاً ضد العالمين العربي والأفريقي وقد أدان المجتمعون الممارسات العنصرية التي تقوم بها كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا ضد المواطنين العرب والأفارقة والمنافية لشريعة الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان وأكدوا ما قررته الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، واعتبار كل الإجراءات العربية المحتلة باطلة ولاغية وتدعو كافة الدول لتجنب الأعمال بما في ذلك الأعمال التي تقع في نطاق المساعدات التي من شأنها أن تستعمل من قِبل إسرائيل في اتباعها لسياسة الضم والاستيطان.

كما دعا المشاركون في اللجنة لتشديد النضال ضد مخططات وأهداف الدول الإمبريالية التي تساند إسرائيل وجنوب أفريقيا والتي تقاوم التحرير الحقيقي للدول الإفريقية والعربية وتحارب نموها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي كل الأحوال فإن المشاركين في هذا الحوار يدعون كل الدول العربية والإفريقية للوقوف بكل قواهم ضد الإمبريالية والاستعمار المقنع اللذين يسعون إلى بث التفرقة بين العرب والأفارقة وتعطيل نموهم الاقتصادي والاجتماعي،

كما يدعو المشاركون في اللجنة تشديد الدول العربية والأفريقية للمقاطعة السياسية والاقتصادية للنظام العنصري ويعبرون عن مساندتهم ودعمهم لحركات التحرير لتصفية الاستعمار وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

2 – الإطار التنظيمي والعملي للحوار البرلماني العربي الأفريقي:

اتجهت اللجنة لضرورة إقرار إطار تنظيمي وعملي للحوار البرلماني العربي الأفريقي يساعد على تكرار الدورات والندوات التي ينظمها الاتحادان البرلمانين العربي والأفريقي وعلى تنسيق المواقف بينهما ودراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك وقد تم في هذا الإطار الاتفاق على المقترحات التالية:

أ – إنشاء إطار دائم يسمى "الحوار البرلماني العربي الأفريقي" يمكن من جمع البرلمانين المنتمين إلى الاتحاد البرلماني العربي أو اتحاد البرلمانات الأفريقية في ندوات ودورات للحوار وتنسيق المواقف وكذلك تدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الثنائي أو الدولي.

ب – عقد ندوة للحوار مرة كل سنتين بالتناوب في عاصمة أفريقية أو عربية أو عند الحاجة بناء على طلب من اتحاد البرلمانات الأفريقية أو الاتحاد البرلماني العربي مع اعتبار أن الاجتماع الأول قد تم عقده في تونس على أن يتم عقد اجتماع في السنة المقبلة في عاصمة أفريقية للتمكن من مواصلة أعمال هذه الندوة بقصد إقرار الإطار التنظيمي للحوار البرلماني الأفريقي العربي في صيغته النهائية.

ج – يتم وضع جدول أعمال هذه اللقاءات بالتشاور مع البرلمانات العربية والأفريقية عبر الأمانتين العامتين للاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية،

د – يطلب من الأمانتين العامتين تشكيل جهاز مشترك يسمى "لجنة متابعة" يعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن كل ندوة للحوار وتقدم هذه اللجنة تقريراً لكل دورة من دورات الحوار،

واللجنة إذ تقدم تقريرها هذا لترجو من السادة أعضاء الندوة الموافقة عليه.

رئيس اللجنة	نائب الرئيس	المقرر
محمد ناصر الوسمي	جوناس أوفومو	محمود علي أحمد

******

تقرير اللجنة الثانية

اجتمعت اللجنة الثانية المنبثقة عن اجتماع الحوار البرلماني العربي الأفريقي بحضور ممثلي البرلمانات العربية والأفريقية في كل من: زمبابوي – الصومال – الكامرون – ساحل العاج – دجيبوتي – جزر القمر – الكونغو – زائير – الطوغو – غينيا – الغابون – مالي – مصر – السودان – سورية – اليمن الديموقراطية – العراق – الكويت – اليمن العربية – الأردن – الإمارات العربية – تونس – الجزائر –.

وقد تكوّن مكتب اللجنة من كل من السيد جان زاندوزو، رئيس برلمان الكونغو رئيساً، والسيد عبد الله محمد فلي، من الجمهورية العربية اليمنية، نائباً للرئيس، والسيد سيباندا، من زمبابوي، مقرراً.

وساعد المكتب في عمله ممثلاً كل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية.

وناقشت اللجنة جدول الأعمال التالي المحال إليها من الاجتماع العام:

1 – التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية والأفريقية.

2 – تنسيق أنشطة البرلمانيين العرب والأفارقة في المؤتمرات البرلمانية الدولية وخاصة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد اعتمدت اللجنة طريقة العمل التالية:

1 – أن تعمل لجنة واحدة وألا تنقسم إلى لجنتين.

2 – أن تعتبر ورقتي العمل المقدمتين من الأمانتين العامتين للاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية كوثيقتي عمل رئيستين والمذكرات الأخرى كمذكرات إضافية مساعدة.

وقد ناقش أعضاء اللجنة بشكل واسع النقطتين المدرجتين على جدول الأعمال واتفقوا في ختام المداولات على ما يلي:

أ – الموافقة على الاقتراحات المقدمة في المذكرتين.

ب – إغناء تلك الاقتراحات بالنقاط الإضافية التالية:

في الميدان الاقتصادي:

1 – العمل على إنشاء سوق عربية أفريقية مشتركة لتنظيم عمليات التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار بين البلدان العربية والأفريقية.

2 – توفير ضمانات كافية للأموال المستثمرة وكذلك توفير تسهيلات لتحرك رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج من جانب البلدان التي توظف فيها الاستثمارات مع مراعاة السيادة الوطنية لكل دولة وذلك من خلال إنشاء منظمة عربية أفريقية لضمان الاستثمارات.

3 – تشجيع عقد اتفاقات اقتصادية ثنائية للتوصل إلى تكامل اقتصادي عربي أفريقي.

4 – مساهمة الدول العربية والأفريقية في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل.

5 – السعي للحصول على التكنولوجيا وتطبيق منجزات العلم وتعميمها في مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية العربية الأفريقية.

6 أ – اعتماد استراتيجية مشتركة ضد الاحتلال غير المشروع والمعتمد على القوة للأراضي العربية والأفريقية الذي يهدف إلى استغلال موارد وثروات تلك البلدان، ووضع حد لمصادرة الأراضي وتهجير السكان وإقامة المستوطنات فيها.

ب – حشد الجهود بهدف تحرير الأراضي العربية والأفريقية المحتلة وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان وناميبيا وجنوب أنغولا وغيرها.

ج – العمل المشترك لضمان تنفيذ القرارات المتعلقة بذلك والصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية.

في الميدان الثقافي:

1 – إنشاء معهد أبحاث تاريخي وثقافي يعنى بكتابة التاريخ الحضاري للشعوب العربية والأفريقية لتعريف الأجيال الحالية والمقبلة بذلك التاريخ.

2 – إنشاء جامعة عربية أفريقية تعنى بالشؤون العلمية والتكنولوجية.

3 – إدانة سياسة التخريب الثقافي للشعوب العربية والأفريقية التي تقوم بها الأنظمة العنصرية (إسرائيل وجنوب أفريقيا) والهادفة إلى طمس الهوية القومية العربية لتلك الشعوب أو السعي لاستعادة الكنوز الثقافية والحضارية المسروقة من البلدان العربية والأفريقية نتيجة للاحتلال.

في الميدان البرلماني:

التأكيد المستمر على الحاجة على عقد اجتماعات منتظمة للحوار البرلماني العربي الأفريقي في إطار استراتيجية شاملة للتعاون العربي الأوروبي في كافة الميادين والعمل على عقد اجتماعات لرؤساء الوفود البرلمانية العربية والأفريقية قبل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي وفي المؤتمرات البرلمانية الدولية الأخرى للاتفاق على استراتيجية موحدة إزاء القضايا المطروحة على جدول اجتماعات تلك المؤتمرات.

إن اللجنة الثانية للحوار البرلماني العربي الأفريقي ترفع تقريرها هذا إلى الاجتماع العام للحوار تعتقد أن إقرار التوصيات التي تضمنها سيساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والبرلمانية بين البلدان العربية والأفريقية.

وتدعو اللجنة البرلمانيين العرب والأفارقة بأن يعملوا من خلال برلماناتهم وحكوماتهم ومنظماتهم لتنفيذ هذه المقررات وتجسيدها في الواقع.

******